برنامج الأمم المتحدة للبيئة
50 2022-1972

Convention on Biological Diversity

موجز تنفيذي

قياس التقدم

البيئة وأهداف التنمية المستدامة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
50 2022-1972
Convention on Biological Diversity

موجز تنفيذي

قياس التقدم

البيئة وأهداف التنمية المستدامة

موجز تنفيذي

يـؤدي تقريـر قيـاس التقـدم مهمتـين. فهـو يستكشـف إمكانـات وحـدود اسـتخدام تحليـل ارتبـاط إحصـائي بـين أزواج المـؤشرات (مـؤشرات "حالـة البيئـة" ومـؤشرات "محـركات التغيـر"؛ ومـؤشرات "حالـة البيئـة" و "حالـة المجتمـع") لتحسـين فهـم الروابـط المتبادلـة بـين مـؤشرات أهـداف التنميـة المسـتدامة. ويقـدم المعلومـات عـن التقـدم المحـرز في مـؤشرات أهـداف التنميـة المسـتدامة التـي حددهـا برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة عـلى أنهـا ذات صلـة بالبيئـة منـذ كانـون الأول/ديسـمبر 2018، اسـتناداً إلى بيانـات مـن قاعـدة بيانـات المـؤشرات العالميـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة.

تحليل الارتباط الإحصائي والمنهجية المتعلقة به

قـد تؤثـر الإجـراءات المتخـذة لتحقيـق غايـة مسـتهدفة واحـدة لهـدف مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة عـلى الغايـات المسـتهدفة لأهـداف أخـرى. وتعنـي الطبيعـة المترابطـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة أن تحقيـق هـدف واحـد أو غايـة مسـتهدفة واحـدة قـد يسـهم في تحقيـق أهـداف أو غايـات أخـرى، أو أن السـعي إلى تحقيـق هـدف مـا قـد يتعـارض مـع تحقيـق هـدف آخـر. ويهـدف التحليـل في التقريـر إلى المسـاهمة في البحـوث المتناميـة بشـأن تحليـل علاقـات الترابـط بـين أهـداف التنميـة المسـتدامة.

ويسـتخدم التقريـر نهجـاً تحليليـاً تدفعـه البيانـات، تحـدَّد فيـه المواضيـع التـي يتعـين استكشـافها بواسـطة العلاقـة بـين مـؤشرات إطـار أهـداف التنميـة المسـتدامة والبيانـات التـي تسـتند إليهـا. ويقسـم النهـج التحليـلي إلى خمـس مراحـل. وتسـتند المرحلـة الأولى إلى تصنيـف المـؤشرات الفريـدة لإطـار أهـداف التنميـة المسـتدامة التـي يبلـغ عددهـا 231 مـؤشراً عـلى أنهـا مـؤشرات لـ "محـركات التغيـر" أو "حالـة البيئـة" أو "حالـة المجتمـع". وتحـدد المرحلـة 2 أوجـه التـآزر المحتملـة بـين أزواج هـذه التصنيفـات للمـؤشرات مـن أجـل بحـث العلاقـة بـين المحـركات المبـاشرة للتغيـر وحالـة البيئـة، والعلاقـات الثانويـة بـين حالـة البيئـة ومـؤشرات حالـة

المجتمع. وتختار المرحلة 3 المؤشرات التي ينبغي بحثها استناداً إلى توافر البيانات التي تستند إليها، بينما تتألف المرحلة 4 من إجراء تحليل الترابط بين أزواج المؤشرات. وتحدد المرحلة الأخيرة البلدان المتطرفة إيجابياً التي تمثل فرصة لمواصلة البحث على أساس التحسينات البيئية التي نفذتها.

وكشف التحليل عن أمثلة كانت فيها الارتباطات كبيرة وتتفق مع الحدس أو الأدلة المنشورة. وتمشياً مع الأدلة المنشورة والحدس، فإن الإجهاد المائي ونطاق النظام الإيكولوجي المائي يرتبطان ارتباطاً عكسياً؛ واستهلاك المواد المحلية المرتبط باستخراج الكتلة الحيوية يرتبط ارتباطاً عكسياً مع مؤشر القائمة الحمراء؛ ونسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية ومنطقة الغابات المصدق على سلامة إدارتها ترتبطان مع كل من نطاق النظام الإيكولوجي المائي ومنطقة الغابات.

رصد التقدم المحرز

يقدم التقرير أيضاً تحليلاً عاماً للتقدم المحرز استناداً إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 92 الأكثر صلة بالبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة وتحليلاً إقليمياً للتقدم المحرز في كل منطقة.

وفي تموز/يوليه 2020، ومن بين 92 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بالبيئة، وجد لدى 42 في المائة منها بيانات كافية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الغايات المستهدفة لأهداف التنمية المستدامة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة بالبيانات المستمدة من تقرير قياس التقدم الأول (UNEA 2019a) (MP I). ومع ذلك، ومع إضافة مؤشرات لها بيانات كافية لتقييمها، انخفضت النسبة المئوية للمؤشرات التي تظهر الآن اتجاهاً إيجابياً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة من 74 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 67 في المائة حتى صدور هذا التقرير، في حين أن نسبة 33 في المائة لم تظهر تغيراً يذكر أو اتجاهاً سلبياً، وارتفعت هذه النسبة عن قيمتها السابقة البالغة 26 في المائة.

على الصعيد العالمي

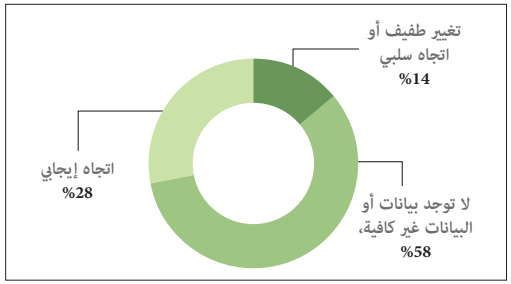

وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة في عدد المؤشرات البيئية التي تظهر اتجاهاً إيجابياً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (47 في المائة من المؤشرات)، وانخفاضاً بنسبة 17 في المائة للمؤشرات التي أظهرت تغيراً ضئيلاً أو سلبياً وبنسبة 9 في المائة للمؤشرات ذات البيانات غير الكافية أو التي لا توجد لها بيانات، بالمقارنة مع تقرير قياس التقدم الأول. وعلى الرغم من أن نسبة 65 في المائة من المؤشرات تفتقر إلى البيانات اللازمة لتقييمها بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد تحسن توافر البيانات لعدد من المؤشرات البيئية من انعدام البيانات أو نقطة بيانية واحدة إلى عدد أكبر من نقاط البيانات، مما يدل على أن فجوة البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة آخذة في التناقص - وإن كان ذلك ببطء شديد.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

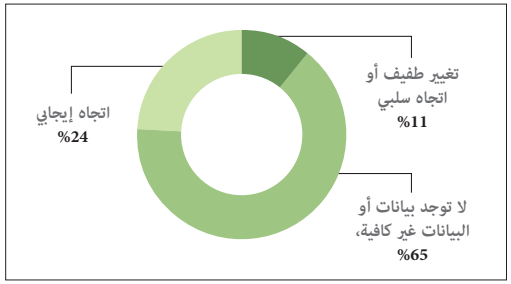

وبالمقارنة مع البيانات المستمدة من تقرير قياس التقدم الأول، شهدت آسيا والمحيط الهادئ زيادة إجمالية في مؤشرات الاتجاه الإيجابي (زيادة بنسبة 92 في المائة في أوقيانوسيا، و40 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا، و29 في المائة في آسيا الوسطى والجنوبية)، وانخفاضاً في عدد المؤشرات البيئية ذات التغير الطفيف أو الاتجاه السلبي (أقل بنسبة 50 في المائة في وسط وجنوب آسيا، وأقل بنسبة 41 في المائة في أوقيانوسيا وبنسبة 21 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا)، في حين لم تظهر مؤشرات البيانات غير الكافية أو المعدومة أي تغير في آسيا الوسطى والجنوبية، ومؤشرات أقل بنسبة 6 و8 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا على التوالي (UNEP 2019a).

آسيا الوسطى والجنوبية

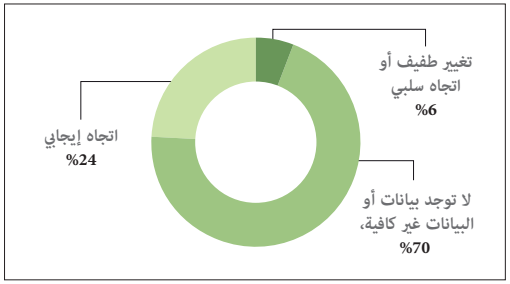

شرق وجنوب شرق آسيا

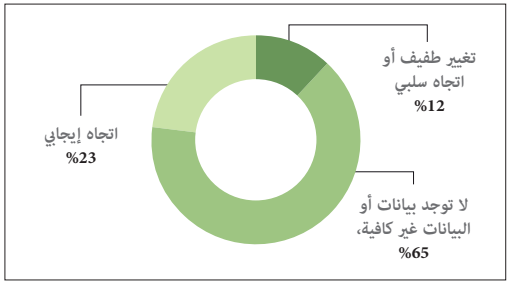

أوقيانوسي

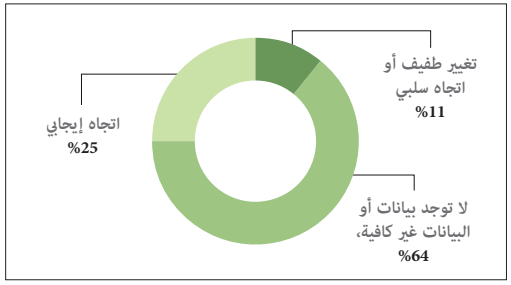

وفي أوروبا، وعلى الرغم من انخفاض المؤشرات التي لا يتوفر لها ما يكفي من البيانات أو لا توجد لها بيانات لتحليل التقدم المحرز بنسبة 18 في المائة، فإن أكثر من نصف المؤشرات (63 في المائة) لا يزال يفتقر إلى بيانات كافية. وزادت المؤشرات البيئية التي تظهر اتجاهات إيجابية زيادة كبيرة (عدد المؤشرات أكبر بنسبة 167 في المائة)، وانخفضت نسبة المؤشرات ذات التغير الطفيف أو الاتجاهات السلبية (23 في المائة) بالمقارنة مع البيانات المستمدة من تقرير قياس التقدم الأول (UNEP 2019a).

أوروبا

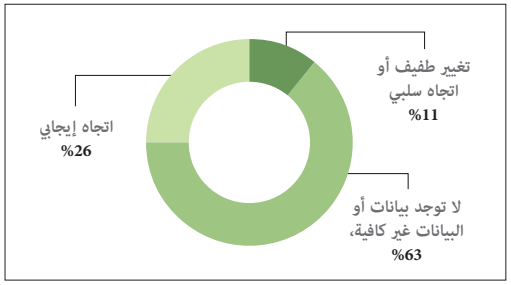

ولا تزال أمريكا الشمالية تعاني من نقص كبير في البيانات والإبلاغ. وبالمقارنة مع البيانات المستمدة من تقرير قياس التقدم الأول، تم تحسين المؤشرات البيئية ذات الاتجاهات الإيجابية (عدد المؤشرات أكبر بنسبة 67 في المائة) ومؤشرات البيانات غير الكافية أو التي لا توجد لها بيانات (أقل بنسبة 22 في المائة). ومع ذلك، أظهر عدد أكبر من المؤشرات تغيراً طفيفاً أو اتجاهات سلبية (عدد أكبر بنسبة 75 في المائة) (UNEP 2019a).

أمريكا الشمالية

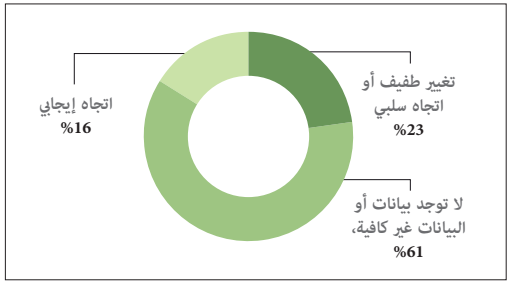

وأظهرت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تحسناً في المؤشرات البيئية، حيث ظهرت اتجاهات إيجابية في عدد مؤشرات أكبر بنسبة 63 في المائة، وأظهر عدد مؤشرات أقل بنسبة 15 في المائة تغيراً طفيفاً أو اتجاهات سلبية، وكانت المؤشرات ذات البيانات غير الكافية أو المعدومة أقل بنسبة 14 في المائة، مقارنة ببيانات من تقرير قياس التقدم الأول (UNEP 2019a).

أمريكا اللاتينية والكاريبي

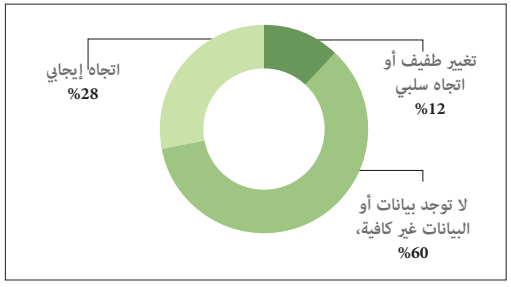

وبالمقارنة مع البيانات المستمدة من تقرير قياس التقدم الأول، أظهرت المناطق الفرعية لشمال أفريقيا وغرب آسيا زيادة في الاتجاهات الإيجابية للمؤشرات البيئية (123 في المائة في غرب آسيا و189 في المائة في شمال أفريقيا)، وانخفاضاً في مؤشرات البيانات غير الكافية أو المعدومة (24 في المائة في غرب آسيا و25 في المائة في شمال أفريقيا) وانخفاضا بنسبة 8 في المائة في غرب آسيا في مؤشرات التغير الطفيف أو الاتجاهات السلبية، في حين لم يطرأ أي تغيير في شمال أفريقيا بالنسبة لتلك المؤشرات (UNEP 2019a). ويفتقر أكثر من 50 في المائة من المؤشرات البيئية إلى البيانات في المنطقة، وبشكل أكثر تحديداً، فإن المدن والمجتمعات المحلية (هدف التنمية المستدامة 11)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (هدف التنمية المستدامة 12)، والحياة تحت الماء (هدف التنمية المستدامة 14) يتوفر لها أقل قدر من البيانات البيئية المتاحة، في حين أن القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، والمياه النظيفة والنظافة الصحية (هدف التنمية المستدامة 6) والحياة في البر (هدف التنمية المستدامة 15) تتوفر لها معظم البيانات البيئية.

شمال أفريقيا

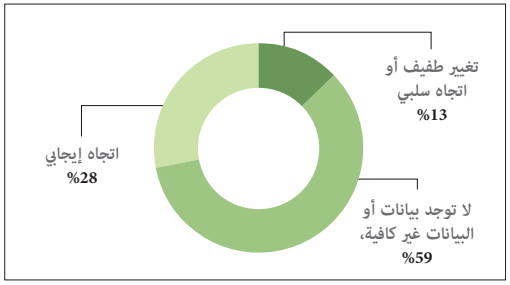

غرب آسيا

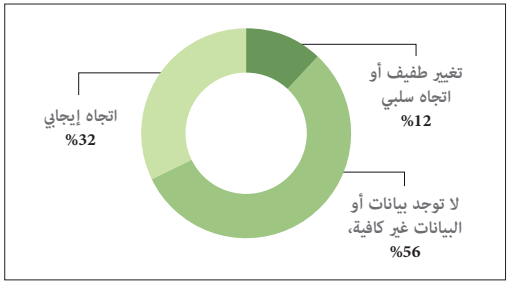

المناقشة

يوفر نهج تحليلي جديد يستند إلى تحليل الارتباط أفكاراً متعمقة عن الروابط المتبادلة المتعلقة بالطبيعة بين أزواج محددة من مؤشرات التنمية المستدامة، كما يوفر فهماً لما قد يلزم لتحسين القدرة على فهم الروابط المتبادلة بشكل أكبر. ومع ذلك، لا يوفر تحليل الارتباط البسيط سوى نظرة محدودة بشأن الروابط التي تكون في الغالب معقدة وتتطلب في نهاية المطاف مزيداً من البحث من أجل تصميم سياسات مؤثرة. وظلت محاولة إقامة علاقات إحصائية بين بعض المحركات والمؤشرات الرئيسية للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة غير قاطعة. وتتأثر حالة المؤشرات البيئية، التي تعتبر المتغيرات التابعة في التحليل، بالعديد من العوامل التي تتجاوز عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الإقليمية التي أدرجت في التحليل، مما يشير إلى أهمية تحليلات الآثار العامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وتلزم بيانات وتقنيات ملائمة لإجراء تحليلات كاملة للخيارات المتعددة، من أجل فهم الآثار المترتبة على المجموعة الكاملة لسياسات أهداف التنمية المستدامة، ولتصميم التدخلات الجديدة على نحو أفضل.

ولعل القيمة الأكبر للتقرير من حيث تحديد العمل الذي يلزم الاضطلاع به على وجه السرعة، هي تحديد الثغرات الحيوية في البيانات. ويقيم استعراض عام للثغرات والفرص في البيانات جوانب البيئة التي يمكن للمرء قياسها مقابل تلك التي تفتقر حالياً إلى المعلومات اللازمة لفهم الحالة العالمية الراهنة، ويقدم اقتراحات بشأن كيفية سد هذه الثغرات باستخدام أنواع التكنولوجيا والتقنيات المبتكرة. وتشير ثغرات البيانات إلى الثغرات في تجميع البيانات وتحليلها واستخدامها بفعالية. ويبرز التحليل في هذا التقرير ما هو كامن من ضآلة البيانات المتعلقة بالبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة. ولا تظهر الثغرات في البيانات الأساسية فحسب، بل أيضاً في الأدوات والمنهجيات التحليلية لفهم حالة البيئة، فضلاً عن التفاعلات ضمن البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة والتفاعلات بين البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وسيكون تعزيز قدرة مكاتب الإحصاء الوطنية على إجراء التحليلات والاستكشافات المتكاملة للروابط المتبادلة عاملاً حيوياً لتصميم ورصد وتحسين فعالية تدخلات الحكومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتطلب القدرة على استخدام المقاييس والتحليلات المتكاملة استثماراً في بناء نظم البيانات والنظم الإحصائية التي تستخدم البيانات التقليدية والبيانات الجديدة على حد سواء (مثل العلوم التشاركية والاستشعار عن بعد وأجهزة إنترنت الأشياء وبيانات المعاملات) والتقنيات الجديدة لعلوم البيانات. ومن الأهمية بمكان أيضاً بناء ممارسة واسعة النطاق لاستخدام البيانات العلمية كأساس لاتخاذ القرارات عبر الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة. ويمكن الآن بناء منتجات البيانات البيئية باستخدام البيانات الضخمة. ولكن كفالة أن تكون منتجات البيانات هذه مفيدة ومستخدمة في الممارسة العملية على الصعيد الوطني يتطلب (أ) بناء القدرات الوطنية على جمع البيانات وإدارتها وتحليلها؛ (ب) تعزيز الدور الذي تقوم به مكاتب الإحصاء الوطنية ووزارات البيئة وامتلاكها لزمام الأمور من حيث جمع ومعالجة البيانات البيئية و(ج) ترسيخ الممارسة لدى الوكالات الحكومية غير المعنية بالبيئة، ولا سيما وزارتي المالية والتنمية الاقتصادية، بوضع المؤشرات البيئية والتحليلات المتكاملة في الاعتبار فيما تقوم به من عمليات اتخاذ القرار. ويلزم تعزيز القدرات في مجال البيانات البيئية وتوافر المعايير القائمة على العلم لكي يحسن مقررو السياسات فهمهم للإجراءات ذات الأولوية البيئية المطلوبة والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

برنامج **الأمم المتحدة** للبيئة

50
2022-1972

Tel +254 20 7621234 | publications@unenvironment.org
www.unenvironment.org
Tel +254 20 7621234 | publications@unenvironment.org
www.unenvironment.org